



Distr.: General
27 July 2011
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة العاشرة

تشانغون، جمهورية كوريا، ١٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من أجل تعزيز

تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)

آليات تيسير التنسيق الإقليمي لتنفيذ الاتفاقية

آليات تيسير التنسيق الإقليمي لتنفيذ الاتفاقية

مذكرة من الأمانة

موجز

ينص المقرر ٣/م-٩ على أن يُعزز الأمين التنفيذي والمدير العام للآلية العالمية فعالية وكفاءة آليات التنسيق الإقليمي من أجل تيسير تنفيذ الاتفاقية، على النحو المطلوب في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية).

وفي هذا السياق، يُدعى الأمين التنفيذي والمدير العام للاتفاقية إلى أمور منها التالية:

(أ) تيسير التعاون فيما بين البلدان الأطراف المتأثرة داخل المناطق؛

(ب) تعزيز أوجه التآزر بين المؤسسات والبرامج والآليات المعنية؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية إلى برامج العمل الوطنية.

ويطلب المقرر أيضاً إلى الأمين التنفيذي توفير الوظائف اللازمة لوحدات التنسيق الإقليمي في حدود الموارد المتاحة من الميزانية الأساسية، ويطلب إلى الآلية العالمية القيام بالأمر ذاته، في حدود الموارد المتاحة، وبناءً على طلبات المناطق.

وينص القرار أيضاً على أن يستعرض الأمين التنفيذي الترتيبات الحالية لاستضافة وحدات التنسيق الإقليمي القائمة، وأن يوقع، حسب الاقتضاء، مذكرات تفاهم جديدة مع المؤسسات والبلدان المضيفة، وأن يقوم، بمبادرة من البلدان الأطراف من أوروبا الوسطى والشرقية، بتيسير إنشاء آلية تنسيق إقليمي لأطراف المرفق الخامس.

وتعرض هذه الوثيقة تفاصيل الإجراءات المتخذة من الأمين التنفيذي والمدير العام للآلية العالمية من أجل أداء ولايتهما على النحو المبين في المقرر، وتقديم الاستنتاجات والتوصيات التي قد يود مؤتمر الأطراف أن ينظر فيها لدى تحديد الإجراءات الإضافية الواجب اتخاذها.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٨-١	معلومات أساسية.....
٦	٤٨-٩	دعم وتعزيز فعالية وكفاءة آليات التنسيق الإقليمي من أجل تنفيذ الاتفاقية.....
٦	١٥-٩	ألف - تيسير التعاون بين البلدان الأطراف المتأثرة داخل المناطق المدرجة في المرفقات.....
٨	٢٢-١٦	باء - تعزيز أوجه التآزر فيما بين المؤسسات والبرامج والآليات والجهات الشريكة المعنية.....
٩	٢٨-٢٣	جيم - دعم اللجان الإقليمية.....
١٠	٣٣-٢٩	دال - تدعيم وحدات التنسيق الإقليمي.....
١٢	٣٧-٣٤	هاء - استعراض حالة شبكات البرامج المواضيعية.....
١٤	٤٢-٣٨	واو - تيسير برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية.....
١٥	٤٨-٤٣	زاي - تقديم المساعدة التقنية إلى عملية برامج العمل الوطنية.....
١٧	٥٥-٤٩	ثالثاً - تعاون الأمانة والآلية العالمية من أجل دعم التنسيق والتعاون الإقليميين في التصدي للاحتياجات والقدرات والقضايا المحددة القائمة والناشئة بغية بلوغ الأهداف التشغيلية للاستراتيجية.....
١٩	٨٢-٥٦	رابعاً - استعراض الترتيبات الحالية لاستضافة وحدات التنسيق الإقليمي القائمة.....
٢٠	٦٣-٥٩	ألف - استعراض وحدة التنسيق الإقليمي في أفريقيا.....
٢١	٧٠-٦٤	باء - مذكرة التفاهم مع المؤسسة المضيفة.....
٢٢	٧٢-٧١	جيم - استعراض وحدة التنسيق الإقليمي في آسيا.....
٢٢	٧٥-٧٣	دال - مذكرة التفاهم مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.....
٢٣	٧٧-٧٦	هاء - استعراض وحدة التنسيق الإقليمي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.....
٢٣	٨٢-٧٨	واو - مذكرة التفاهم مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.....
٢٤	٩٥-٨٣	خامساً - إقامة ودعم آليات التنسيق الإقليمي للمرفق الخامس.....
٢٤	٨٧-٨٤	ألف - إنشاء وحدة تنسيق إقليمي للمرفق الخامس.....
٢٦	٨٨	باء - تعيين موظفين لدعم عملية آليات التنسيق الإقليمي في أوروبا الوسطى والشرقية.....

		جيم - إجراءات أخرى لدعم التنسيق الإقليمي الخاص بمنطقة المرفق	
٢٦	٩٠-٨٩ الخامس	
٢٦	٩٣-٩١ اجتماع الرؤساء الإقليميين	
٢٧	٩٤ اللجنة الإقليمية	
٢٧	٩٥ الاستنتاج	
٢٧	٩٩-٩٦ الاستنتاجات والتوصيات	سادساً -
٢٧	٩٨-٩٦ الاستنتاجات	ألف -
٢٨	٩٩ التوصيات	باء -

أولاً - معلومات أساسية

١- اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية)، في الفقرة ١ من المقرر ٣/م أ-٨، خطة وإطار عمل استراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)، يُعرفان أيضاً باسم "الاستراتيجية". وتسلم الفقرة ٢٩ من المقرر ذاته بأن التنسيق الإقليمي عنصر هام في تنفيذ الاتفاقية والاستراتيجية، وبأن آليات التنسيق يجب أن تستجيب إلى احتياجات المناطق وقدراتها وقضاياها الخاصة.

٢- وتناشد الفقرة ٢ من المقرر ٣/م أ-٨ كلاً منطقة وضع مقترح بشأن الآليات التي تيسر التنسيق الإقليمي لتنفيذ الاتفاقية، بالتعاون مع الأمين التنفيذي والآلية العالمية، مع مراعاة أمور من بينها أنشطة التنسيق الإقليمي القائمة والأدوات وترتيبات التمويل من جانب الجهات المانحة والتمويل الإقليمي وإتاحة بيانات مفصلة عن الاحتياجات من الموظفين وإمكانات الاستضافة وغير ذلك من الموارد المالية اللازمة، وتحديد مهامها ونتيجتها وترتيبات الإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية وتطبيق الاستراتيجية.

٣- وإذ أحاط مؤتمر الأطراف علماً بالوثيقة ICCD/COP(9)/3، فقد دعا الأمين التنفيذي والمدير العام للآلية العالمية، في مقرره ٣/م أ-٩، إلى تعزيز فعالية وكفاءة آليات التنسيق الإقليمي من أجل تيسير تنفيذ الاتفاقية على النحو المطلوب في الاستراتيجية، وتيسير التعاون فيما بين البلدان الأطراف المتأثرة داخل المناطق، وتعزيز أوجه التآزر فيما بين المؤسسات والبرامج والآليات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ومصارف التنمية متعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية وغيرها من الجهات الفاعلة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تيسير برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية، والقيام، حسب الاقتضاء، بتقديم المساعدة التقنية إلى برامج العمل الوطنية.

٤- ويطلب المقرر ٣/م أ-٩ أيضاً إلى الأمين التنفيذي والمدير العام للآلية العالمية القيام بأمور منها التالية:

(أ) تعزيز التفاعل مع وبين البلدان الأطراف المتأثرة والمنظمات والمؤسسات الأخرى، في حدود الموارد المتاحة؛

(ب) توفير وظيفة لكل منطقة في حدود الموارد المتاحة من الميزانية الأساسية لوحدات التنسيق الإقليمي، بناءً على طلب المناطق؛

(ج) التعاون بنشاط على تنفيذ برنامج العمل المشترك من أجل تعزيز تعاونهما وتقديم دعم فعال إلى البلدان الأطراف المتأثرة.

٥- ويطلب مؤتمر الأطراف أيضاً إلى الأمين التنفيذي، في الفقرة ٥ من المقرر ٣/م أ-٩، استعراض الترتيبات الحالية لاستضافة وحدات التنسيق الإقليمي القائمة، والقيام عند الاقتضاء

بتوقيع مذكرات تفاهم جديدة مع المؤسسات والبلدان المضيفة بغية الحد من التكاليف التشغيلية واستيعاب أعداد إضافية من الموظفين وتعزيز الشراكات على المستويين دون الإقليمي والإقليمي واستكشاف البدائل، حسب الاقتضاء. وتطلب الفقرة ٦ من المقرر ذاته أموراً منها قيام المدير التنفيذي، بمبادرة من البلدان الأطراف من أوروبا الوسطى والشرقية، بتيسير إنشاء آلية تنسيق إقليمي لأطراف المرفق الخامس.

٦- وتتناول هذه الوثيقة الأنشطة التي اضطلع بها الأمين التنفيذي والمدير العام للآلية العالمية عملاً بالمقرر ٣/م-٩. وتقدم معلومات مفصلة عن جهود الأمانة والآلية العالمية في سبيل تعزيز فعالية آليات التنسيق الإقليمي، بما يشمل الجهود التالية:

(أ) توفير الموظفين لآليات التنسيق الإقليمي؛

(ب) دعم اللجان الإقليمية؛

(ج) تشجيع التنسيق داخل المناطق؛

(د) تقديم المساعدة التقنية إلى عملية موازنة برامج العمل الوطنية؛

(هـ) دعم جهود إنشاء آلية تنسيق إقليمية لأطراف المرفق الخامس.

٧- وتقدم الوثيقة معلومات عن نتائج الاستعراض الذي طلبته الأمانة بشأن ترتيبات استضافة وحدات التنسيق الإقليمي القائمة، وبشأن إجراءات الأمانة من أجل دعم مبادرة البلدان الأطراف من أوروبا الوسطى والشرقية فيما يتعلق بإنشاء آلية تنسيق إقليمي.

٨- وتتوخى هذه الوثيقة توفير أساس وقائعي لاستعراض الإجراءات التي اتخذها الأمين التنفيذي والمدير العام للآلية العالمية من أجل تعزيز فعالية وكفاءة آليات التنسيق الإقليمي. وقد يُحدد مؤتمر الأطراف، بعد النظر في هذا التقرير، إجراءات أخرى يلزم اتخاذها من أجل تعزيز آليات التنسيق الإقليمي.

ثانياً - دعم وتعزيز فعالية وكفاءة آليات التنسيق الإقليمي من أجل تنفيذ الاتفاقية

ألف - تيسير التعاون بين البلدان الأطراف المتأثرة داخل المناطق المدرجة في المرفقات

٩- وفقاً للمقرر ٦/م-٩، يسرت الأمانة والآلية العالمية، في إطار جهودهما الرامية إلى تشجيع التعاون بين البلدان الأطراف المتأثرة داخل المناطق، عملية تحديد الأولويات الإقليمية من خلال دعم التبادل بين الأطراف داخل كل منطقة. ويسرت الأمانة العملية التي أتاحت مشاركة الأطراف وخلصت إلى إعداد مشاريع ورقات بشأن الأولويات الإقليمية لجميع

المرفقات. وقدمت هذه الأولويات في الوثيقة ICCD/COP(10)/3 كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته العاشرة (مؤتمر الأطراف العاشر).

١٠- ونظمت الأمانة والآلية العالمية، بالتعاون مع حكومة الجمهورية التشيكية، حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في مجال مواءمة برامج العمل الوطنية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ونظمت حلقة العمل هذه في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وأتاحت للأطراف فرصة تقاسم الأفكار والتجارب بشأن وضع برامج عملها الوطنية ومواءمتها.

١١- وقدمت المنظمتان دعماً وتوجيهاً تقنياً إلى الاجتماع الأول للجنة الاستشارية الإقليمية المعنية بتنفيذ الاتفاقية في أفريقيا، وقد عُقد هذا الاجتماع في الجزائر العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، واستضافته حكومة الجزائر بدعم مالي من الاتحاد الأفريقي والأمانة والآلية العالمية. وركز الاجتماع على تعاون البلدان الأطراف في المنطقة في إطار آلية تنسيقها الإقليمي. وشملت المسائل المثارة ما يلي:

(أ) علاقات العمل بين اللجنة الاستشارية الإقليمية والمجموعة الأفريقية؛

(ب) مسائل متعلقة بالتنسيق على المستويات دون الإقليمية؛

(ج) شبكات البرامج المواضيعية؛

(د) التنسيق بين اللجنة الاستشارية الإقليمية والمبادرات الأفريقية الأخرى؛

(هـ) التنسيق بين الأطراف الأفريقية فيما يتعلق بالمفاوضات المعقودة خلال

دورات مؤتمر الأطراف ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

١٢- ومن المتوقع أن تُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لدورة لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ول مؤتمر الأطراف العاشر. ويشجع هذان المحفلان المكرسان التعاون بين الأطراف داخل المناطق في جوانب منها المسائل المتصلة بلجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية وبلجنة العلم والتكنولوجيا ومؤتمر الأطراف.

١٣- وتعيين موظفين في كل وحدة تنسيق إقليمي، عززت الأمانة والآلية العالمية قدرة تلك الوحدة على تقديم الخدمات إلى المناطق في مجالات منها تيسير التعاون بين الأطراف داخل المناطق. وفي الأمانة، كُلف أحد الموظفين بدعم عملية آليات التنسيق الإقليمي للمرفقين الرابع والخامس بما أن هذين المرفقين يفتقران إلى وحدة تنسيق إقليمي في الوقت الحاضر.

١٤- ويسرت الأمانة والآلية العالمية أعمال الرؤساء الإقليميين بدعم نشر المعلومات داخل مجموعاتهم الإقليمية. وشجعت المشاورات داخل المجموعات الإقليمية بشأن القضايا المهمة والناشئة، وتضاعفت الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل حلقات العمل المعقودة بشأن بناء القدرات من أجل مواءمة برامج العمل الوطنية، باعتبار تلك الأنشطة محافل للتبادل بين الأطراف المنتمية إلى المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية.

الاستنتاج

١٥- إن تعزيز وحدات التنسيق الإقليمي القائمة من خلال تزويدها بسكرتير وتشكيل لجنة إقليمية فعّالة تُعنى بالمرفق الثاني وإنشاء وحدة تنسيق إقليمي للمرفق الخامس أمور ستساعد على تعزيز التعاون والتنسيق في هاتين المنطقتين.

باء - تعزيز أوجه التآزر فيما بين المؤسسات والبرامج والآليات والجهات الشريكة المعنية

١٦- اتخذت الأمانة والآلية العالمية خطوات في سبيل تعزيز أوجه التآزر بين المؤسسات والبرامج والآليات والجهات الشريكة انطلاقاً من مقرّاتها وكذلك عن طريق وحدات التنسيق الإقليمي. ووضعت الأمانة خطة عمل مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمل مشتركة مع مرفق البيئة العالمية. وتهدف الأنشطة المنجزة لتنفيذ هاتين الخطتين إلى تعزيز أوجه التآزر بين البرامج والجهات الشريكة والمؤسسات الوطنية والإقليمية المشاركة في تخطيط وصياغة برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية وعمليات دمج وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وإقامة شراكات وطنية مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومراكز تنسيق مرفق البيئة العالمية، والتعاون مع البرامج والجهات الشريكة والمؤسسات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل مبادرة بلدان آسيا الوسطى بشأن الإدارة المستدامة للأراضي والجدار الأخضر الكبير في الساحل الأفريقي، أمور تعتبر ضرورية بالفعل لتنفيذ هذه المساعي المشتركة.

١٧- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، عقدت الأمانة، بالتعاون مع الآلية العالمية وحكومة الجمهورية التشيكية، حلقة عمل إقليمية بشأن بناء قدرات الأطراف من أوروبا الوسطى والشرقية. ووُجّهت أيضاً دعوة إلى المفوضية الأوروبية باعتبارها جهة داعمة لعملية الاتفاقية في تلك المنطقة وقبلت المفوضية هذه الدعوة. وأتاحت مشاركة المفوضية الأوروبية لتلك الأطراف وللمفوضية ذاتها فرصة لمناقشة سبل ووسائل توثيق تعاونها من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية في أوروبا الوسطى والشرقية.

١٨- وتيسيراً لتنفيذ المرحلة الأولى من نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، ولا سيما الجانبان المتعلقان بالتدريب وبناء القدرات، قامت الأمانة بإشراك ١٤ مركزاً. ويُذكر من المعايير الرئيسية لاختيار هذه المراكز الإقليمية معياران هما أن تكون (١) منظمات و/أو جهات شريكة دون إقليمية تعمل على معالجة قضايا التصحر وتردي الأراضي؛ وأن تكون (٢) مستعدة لمواصلة دعم العملية كل في منطقتها الإقليمية. وساعد هذا النهج على تعزيز أوجه التآزر بين تلك المؤسسات والبرامج والآليات والجهات الشريكة في المناطق الإقليمية المعنية.

١٩- وتُقدّم الأمانة أن تُنظّم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ حلقة عمل إقليمية وثلاث حلقات عمل دون إقليمية بشأن بناء القدرات من أجل مواصلة برامج العمل. ويتمثل أحد المواضيع

الرئيسية في حلقات العمل هذه في إرساء طرائق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والبرامج والآليات والجهات الشريكة المعنية من أجل وضع برامج عمل دون إقليمية وبرنامج عمل إقليمي. وساعد هذا الأمر الأطراف على تحديد الهيئات والبرامج المشاركة في وضع برامج العمل دون الإقليمية وبرنامج العمل الوطني وعلى الإقرار بضرورة التنسيق الإقليمي ودون الإقليمي المناسب لضمان أن تكون برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية مجدية وفعالة.

٢٠- وفي إطار فريق الاتصال المشترك، وجهت الأمانة دعوات إلى شقيقتيها، أي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع الأحيائي، كي تشاركا في حلقات العمل دون الإقليمية المذكورة آنفاً، بحيث تساهمان بأرائهما في تحسين فهم وحفز وتقوية أوجه التآزر بين عملية موازنة برامج العمل وبرامج العمل الوطنية للتكيف والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع الأحيائي.

٢١- وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أصبحت الأمانة عضواً في آلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة التي تدعم الاتحاد الأفريقي في المجموعة المواضيعية المتعلقة بالبيئة والسكان والحضرنة. وتشمل هذه الآلية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجان التنفيذية الإقليمية لأفريقيا وجهات أخرى. وهي تركز على التعاون والتنسيق الإقليميين من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا.

الاستنتاج

٢٢- تؤدي اللجان الإقليمية، حيثما وجدت، دوراً أكثر نشاطاً في تعزيز أوجه التآزر تلك. وإنشاء وحدة تنسيق إقليمي للمرفق الخامس يمكن أن تساعد على تعزيز أوجه التآزر في أوروبا الوسطى والشرقية.

جيم - دعم اللجان الإقليمية

٢٣- أعلمت الأمانة جميع المناطق باستعدادها لتيسير إنشاء اللجان الإقليمية. وتوجد بالفعل لجنتان إقليميتان لمنطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ولم تتخذ أطراف المرفق الثالث أي خطوات لإنشاء لجنة من هذا القبيل، في حين أفادت أطراف المرفقين الرابع والخامس بأنها لن تنشئ تلك اللجان في الوقت الحاضر.

٢٤- وعُقد الاجتماع الأول للجنة التنسيق الإقليمية المعنية بتنفيذ الاتفاقية في أفريقيا برعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي واستضافته حكومة الجزائر في الجزائر العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ودعمت الأمانة والآلية العالمية هذه العملية ويسرّتها من خلال الموارد التي عبّأها موظفو وحدة التنسيق الإقليمي لأفريقيا، بتقديم المساعدة والتوجيهات التقنية.

٢٥- واتفق المشاركون في الاجتماع على الأمور التالية:

- (أ) موضوع عمل لجنة التنسيق الإقليمية وولايتها وطرائق عملها ووسائله؛
- (ب) مكتب لجنة التنسيق الإقليمية؛
- (ج) صيغة اجتماعات لجنة التنسيق الإقليمية وطرائقها؛
- (د) علاقات العمل بين لجنة التنسيق الإقليمية والمجموعة الأفريقية ووحدة التنسيق الإقليمي؛
- (هـ) برنامج عمل لجنة التنسيق الإقليمية والرئاسة، وأولويات المنطقة؛
- (و) تنسيق برنامج عمل لجنة التنسيق الإقليمية مع برنامج عمل وحدة التنسيق الإقليمي لأفريقيا؛
- (ز) التنسيق بين لجنة التنسيق الإقليمية ومبادرات أفريقية أخرى.

٢٦- وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أشرفت اللجنة التنفيذية الإقليمية على وضع برنامج العمل الإقليمي/الأوليات الإقليمية لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢، مستفيدة في ذلك من دعم وحدة التنسيق الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومنذ أن نقلت الأمانة والآلية العالمية موظفين إلى وحدة التنسيق الإقليمي هذه، باتت باستطاعة اللجنة التنفيذية الإقليمية أن تطلب الدعم من وحدة التنسيق الإقليمي في أي مجال من مجالات تيسير عملها.

٢٧- وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظمت الأمانة اجتماعين للتشاور مع رؤساء كل المجموعات الإقليمية. وعُقد الاجتماع الأول في بون في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، واستمعت خلاله الأمانة والآلية العالمية إلى آراء الرؤساء بشأن المرحلة الأولى من نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ وعملية الإبلاغ الرابعة. وعُقد الاجتماع الثاني في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في الجمهورية التشيكية، بتنظيم من الأمانة والآلية العالمية والبلد المضيف. وناقش المشاركون في هذا الاجتماع تعبئة الموارد وعملية الإبلاغ الرابعة وعمليات مواءمة برامج العمل الوطنية.

الاستنتاج

٢٨- لا بد من المضي في ترسيخ دور اللجان الإقليمية في عمليات صنع القرار الإقليمية. وينبغي أن تنظر الأطراف في عقد اجتماعات هذه اللجان في أعقاب دورات مؤتمر الأطراف ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ولجنة العلم والتكنولوجيا.

دال - تدعيم وحدات التنسيق الإقليمي

٢٩- بناءً على طلب الأطراف المعنية، نقلت الأمانة والآلية العالمية موظفين إلى وحدات التنسيق الإقليمي في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفي

حين أعربت الأطراف المدرجة في المرفق الخامس عن رغبتها في أن تكون لها وحدة تنسيق إقليمي في المنطقة، كانت المشاورات، في زمن إعداد هذا التقرير، لا تزال جارية فيما يتعلق بالبلد المضيف والمؤسسة المضيفة لمقر هذه الوحدة.

٣٠- وفي انتظار إنشاء وحدة تنسيق إقليمي في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، شرعت الأمانة في عملية تعيين موظف في الأمانة يتولى دعم تنسيق الأنشطة في هذه المنطقة. ويتولى أحد الموظفين تقديم الخدمات إلى الأطراف المدرجة في المرفق الرابع. وتتألف وحدة وظائف التنسيق الإقليمي من هذين الموظفين، إلى جانب المدير المكلف والموظف المعني بمواءمة برامج العمل والموظف المعني ببناء القدرات وسكرتير الفريق. وهذه الوحدة التي يقع مقرها في الأمانة مسؤولة عن تنسيق وإدارة وتدبير جميع الأنشطة بين الأمانة ووحدات التنسيق الإقليمي وكذلك المرفقات التي تفتقر إلى وحدات تنسيق إقليمي. وهي تقدم الدعم الجوهرى اللازم للاتصال الفعال والمجدي بين المناطق ووحدات التنسيق الإقليمي والأمانة. وعينت الآلية العالمية أيضاً موظفاً في مقرها يدعمه موظف آخر في الآلية العالمية بغية تقديم الدعم عند الاقتضاء إلى بلدان آسيا الوسطى والشرقية.

٣١- وتجدر الإشارة إلى أن البلدان الأطراف في المرفق الرابع اعتبرت بحث الخيارات المتعلقة بإنشاء وحدة تنسيق إقليمي من الأولويات الإقليمية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر ICCD/COP(10)/3). وأعربت الحكومة التركية رسمياً عن اهتمامها باستضافة وحدة تنسيق إقليمي للمنطقة. وستيسر الأمانة هذه العملية حالما يتخذ قرار حاسم بهذا الشأن.

٣٢- وتطبق وحدات التنسيق الإقليمي برامج عمل محددة وهي مسؤولة عن تنسيق الأنشطة كل في منطقتها.

٣٣- ويبين الجدول ١ أدناه الحالة الراهنة لتوزيع الموظفين من قبل الأمانة والآلية العالمية على وحدات التنسيق الإقليمي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

الجدول ١

توزيع الموظفين في وحدات التنسيق الإقليمي

عدد موظفي الأمانة/الآلية العالمية في وحدات التنسيق الإقليمية				
وحدة التنسيق الإقليمي	المكان	عدد موظفي الأمانة	عدد موظفي الآلية العالمية	المجموع
أفريقيا	تونس	٢	١	٣
آسيا	بانكوك	٢	١	٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	مكسيكو	٢	١	٣
المجموع العام	لا ينطبق	٦	٣	٩

هاء - استعراض حالة شبكات البرامج المواضيعية

٣٤- توجد ١٨ شبكة برامج مواضيعية، ستة منها في أفريقيا (المرفق الأول) وستة في آسيا والمحيط الهادئ (المرفق الثاني) وستة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المرفق الثالث). ولم تتمكن هذه الشبكات بصفة عامة منذ إنشائها من تحقيق الأهداف المحددة لها. وفي عام ٢٠١٠، باشرت الأمانة تقييماً لجميع شبكات البرامج المواضيعية من خلال وحدات التنسيق الإقليمي الخاصة بها وبالتعاون مع المؤسسات المضيفة لها. وتبين النتائج أموراً منها التالية:

- (أ) لا توجد منطقة تشتغل فيها جميع شبكات البرامج المواضيعية؛
- (ب) تعمل شبكات البرامج المواضيعية المشغلة (شبكتان في أفريقيا وأربع في آسيا واثنان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) بالأساس كشبكات وطنية وليس كشبكات إقليمية؛
- (ج) يوجد نقص في التمويل المستدام لأن جميع شبكات البرامج المواضيعية تمولها بصفة عامة حكومات البلدان التي تقع فيها المؤسسات المضيفة من المنح الصغيرة التي تقدمها من حين إلى آخر الوكالات المانحة أو البلدان المانحة؛
- (د) لذا لا يوجد أي دعم مؤسسي إقليمي ولا تدمج شبكات البرامج المواضيعية ضمن المبادرات الإقليمية الأخرى ذات الصلة؛
- (هـ) كثيراً ما تكون الخبرات ذات الصلة التي تحصل عليها شبكات البرامج المواضيعية محدودة جداً.

٣٥- ويبين السيناريو الذي تقدم وصفه في الفقرة ٣٣ أعلاه أن النقائص الكثيرة التي تعترى نظام شبكات البرامج المواضيعية الحالي شديدة إلى حد يجعلها تعوق عمليات شبكات البرامج المواضيعية وتعرقل تطورها في نهاية المطاف. ويجب إدخال بعض التحويرات الجديدة كي تصبح هذه الشبكات فعالة.

٣٦- ويبين الجدول ٢ أدناه الحالة الراهنة لتشغيل شبكات البرامج المواضيعية.

الجدول ٢

حالة تشغيل شبكات البرامج المواضيعية

حالة تشغيل شبكات البرامج المواضيعية		
الحالة التشغيلية	الموضوع	شبكة البرامج المواضيعية المنطقة
غير مشغل	الإدارة المتكاملة للأهوار والبحيرات والأحواض الهيدرولوجية	١
غير مشغل	إنعاش الحراثة الزراعية وحفظ التربة	٢
مشغل جزئياً	الاستعمال الرشيد للمراعي وتطوير المحاصيل العلفية	٣
غير مشغل	الرصد البيئي، ورسم خرائط الموارد الطبيعية، والاستشعار من بعد، ونظم الإنذار المبكر	٤
غير مشغل	الترويج لمصادر الطاقة والتكنولوجيات الجديدة والمتجددة	٥
مشغل جزئياً	تعزيز نظم الإنتاج الزراعي المستدامة	٦
مشغل جزئياً	رصد وتقييم التصحر	١
مشغل جزئياً	الحراثة الزراعية وحفظ التربة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة وشبه الرطبة	٢
مشغل جزئياً	إدارة المراعي في المناطق القاحلة، بما في ذلك تثبيت الكثبان الرملية	٣
غير مشغل	إدارة الموارد المائية لأغراض الزراعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة وشبه الرطبة	٤
غير مشغل	تعزيز القدرات اللازمة للتخفيف من حدة الجفاف ومكافحة التصحر	٥
مشغل جزئياً	تقديم المساعدة اللازمة لتنفيذ المبادرات البرنامجية للتنمية المتكاملة للمناطق المحلية	٦
مشغل جزئياً	تحديد واستخدام معالم ومؤشرات التصحر والجفاف	١
غير مشغل	شبكة معلومات التصحر والجفاف	٢
غير مشغل	الإدارة المتكاملة لموارد المياه وبرامج الكفاءة في استخدام المياه	٣
غير مشغل	تعزيز الزراعة الحرجية ومكافحة الفقر	٤
مشغل جزئياً	أفضل الممارسات والمعارف التقليدية والتكنولوجيات	٥
غير مشغل	تعزيز الطاقة المتجددة المستدامة	٦

الاستنتاج

٣٧- لا بد من القيام بعملية إعادة بلورة مؤسسية مناسبة لجميع شبكات البرامج المواضيعية، على نحو يتيح تمويلها واستدامتها وملاءمتها الإقليمية، بما يكفل وفاءها بالغرض على نحو فعال.

واو - تيسير برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية

٣٨- نظمت الأمانة حلقات عمل بشأن بناء القدرات على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. ومن المقترح أن تُنظَّم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ثلاث حلقات عمل دون إقليمية في المكسيك والجزائر واندونيسيا تشارك فيها جهات التنسيق الوطنية من أمريكا الجنوبية وشرق أفريقيا وآسيا الشرق وجنوب شرق آسيا، وحلقة عمل إقليمية في الأمانة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وستركز حلقات العمل الثلاث الأولى على وضع ومواءمة برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية، في حين ستهتم حلقة العمل الإقليمية الخاصة بأوروبا الوسطى والشرقية بوضع برنامج العمل الوطني. ومن المزمع عقد المزيد من حلقات العمل الرامية إلى بناء القدرات في سبيل دعم عملية وضع ومواءمة برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مناطق ومناطق إقليمية أخرى في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٩- وطبقاً للمقرر ٦/م أ-٩، يسرت الأمانة والآلية العالمية التنسيق بين أطراف جميع المرفقات فيما يتعلق بتحديد الأولويات الإقليمية. وقررت أطراف المرفق الخامس بدء مناقشات بشأن أهداف برنامج عملها الإقليمي خلال الاجتماع الإقليمي التحضيري للدورة الحادية عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية التي ستُعقد في عام ٢٠١٢. وقررت البلدان الأطراف المدرجة في المرفق الرابع جمع معلومات أساسية بشأن الحاجة إلى برنامج عمل دون إقليمي و/أو برنامج عمل إقليمي، كما قررت تصميم خريطة طريق لوضع برنامجي العمل خلال فترة السنتين ٢٠١٢ و٢٠١٣.

٤٠- وارتأت أطراف المرفق الثالث عدم التفريق بين الأولويات الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمي. وبناءً عليه، فإن الأولويات الإقليمية المحددة للمنطقة هي التي تشكل جوهر برنامج العمل الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢.

٤١- وقامت الأمانة بدعم وتيسير إجراء استعراض شامل لبرامج العمل دون الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وعقدت حلقة عمل لبناء القدرات في بالي باندونيسيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بهدف معالجة المسائل المتصلة بوضع برنامج عمل دون إقليمي لبلدان المحيط الهادئ.

الاستنتاج

٤٢- ستقتضي عمليات مواءمة برامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية، علاوة على الدعم التقني المقدم من الأمانة ومن الآليات العالمية، دعماً مالياً وآليات تنسيق إقليمي عتيده وفعالة والتزاماً حازماً من جانب الأطراف المعنية كي تكون هذه العمليات مُجدية وذات مغزى.

زاي - تقديم المساعدة التقنية إلى عملية برامج العمل الوطنية

٤٣- عملاً بالمقرر ٣/م أ-٨ وبالمقرر ١/م أ-٩، نفذت الأمانة والآلية العالمية سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية إلى برامج العمل الوطنية، ولا سيما إلى عملية المواءمة. ووضعت سلسلة من الورقات التقنية والنظرية المتعلقة بمواءمة برامج العمل الوطنية وبعمليتي إطار الاستثمار المتكامل والاستراتيجية المالية المتكاملة. وتُقدّم هذه الورقات توجيهات نظرية وتقنية لمساعدة جهات التنسيق الوطنية في الإشراف على عملية برامج العمل الوطنية والنهوض بها، واستُخدمت هذه الورقات في أنشطة متنوعة نُظمت ونُفذت على حدة و/أو في إطار برنامج العمل المشترك بين الأمانة والآلية العالمية. ونُشرت هذه الورقات أيضاً على الموقعين الشبكيين للمنظمتين.

٤٤- ورغم أن الموارد محدودة بشدة، فقد وضعت الأمانة والآلية العالمية، في إطار برنامج العمل المشترك الموافق عليه في المقرر ٢/م أ-٩، برنامجاً بشأن مواءمة برامج العمل الوطنية. وكان "برنامج الشروع في مواءمة برامج العمل الوطنية" الرامي إلى حفز و/أو تعزيز عملية المواءمة، قد أُطلق رسمياً من خلال مناقشتي مائدة مستديرة أثناء الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، نُظمت حلقات العمل التالية المتعلقة ببناء القدرات في مجال مواءمة برامج العمل الوطنية:

- (أ) حلقة عمل خاصة بأطراف المرفق الخامس عُقدت في براغ في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بالتعاون مع حكومة الجمهورية التشيكية؛
- (ب) حلقة عمل خاصة بأطراف المرفق الثالث من أمريكا الوسطى عُقدت في غواتيمالا العاصمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بالتعاون مع حكومة غواتيمالا؛
- (ج) حلقة عمل في كولومبو بسري لانكا في تموز/يوليه ٢٠١٠ وأخرى في غواتيمالا العاصمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٤٥- وبعد أن قرر مجلس مرفق البيئة العالمية توفير مبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من نظام توزيع الموارد الشفاف في إطار حولة التمويل الخامسة^(١) لدعم البلدان الأطراف المتأثرة المؤهلة في القيام بأنشطة تمكينية في مجالي مواءمة برامج العمل الوطنية والإبلاغ عنها، يجري حالياً توسيع هذا البرنامج بحيث يشمل جميع البلدان الأطراف المتأثرة. غير أن محدودية الموارد ستحتم تنفيذه على مراحل، ستشمل أولاً حلقة عمل إقليمية وثلث حلقات عمل دون إقليمية بشأن بناء قدرات الأطراف من أوروبا الوسطى والشرقية وشرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الشرقية وأمريكا الجنوبية في مجال مواءمة برامج العمل. وتتضمن المواضيع التي سيجري تناولها ما يلي:

(١) حولة التمويل الحالية لمرفق البيئة العالمية.

- (أ) المساعدة والتوجيهات التقنية من أجل مواءمة برامج العمل الوطنية؛
- (ب) الحصول على تمويل مرفق البيئة العالمية في إطار محور التركيز المتعلق بتريدي الأراضي بصفة عامة، وعلى المبلغ المخصص للأنشطة التمكينية ومقداره ١٥٠.٠٠٠ دولار بصفة خاصة؛
- (ج) تعميم برامج العمل الوطنية؛
- (د) وضع و/أو مواءمة برامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية؛
- (هـ) التبادل بين جهات التنسيق المعنية بكل منطقة إقليمية فيما يتعلق بعمليات مواءمة برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية؛
- (و) سُبُل الإسراع في عملية مواءمة برامج العمل مع أخذ المقرر ١٣/م أ-٩ بعين الاعتبار.

٤٦ - وقدمت الأمانة مساعدة تقنية وتوجيهات نظرية بشأن عملية برامج العمل الوطنية إلى أطراف الاتفاقية من أقل البلدان نمواً، من خلال تنظيم حدث جانبي خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً والمعقد في اسطنبول بتركيا في أيار/مايو ٢٠١١. وركّز هذا المؤتمر على أوجه التآزر بين مواءمة برامج العمل الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع الأحيائي، وبرامج العمل الوطنية للتكيف.

٤٧ - وشاركت الأمانة والآلية العالمية في حلقتي عمل دون إقليميتين متعلقتين ببناء القدرات في مجال مواءمة برامج العمل الوطنية وموجهتين إلى جهات التنسيق في غرب ووسط أفريقيا. وقدمت الأمانة والآلية العالمية مساعدة تقنية إلى هاتين الحلقتين اللتين عُقدتا في أبوجا بنيجيريا في آذار/مارس ٢٠١١ وفي بوجمبورا ببوروندي في حزيران/يونيه ٢٠١١. وقدمت الأمانة أيضاً مساعدة إلى بعض الأطراف من خلال استعراض مشاريع ورقات بشأن مواءمة برامج العمل الوطنية وتوفير ورقات توجيهات تقنية لهذه العملية.

الاستنتاجات

٤٨ - تتزايد مساعدة الأمانة والآلية العالمية لعملية وضع ومواءمة برامج العمل الوطنية، وتلتزم البلدان الأطراف المتأثرة هذه المساعدة أكثر فأكثر. ويجب تكثيف العملية بهدف الوفاء بمتطلبات المؤشر CONS-O-5 المعروضة في المقرر ١٣/م أ-٩.

ثالثاً - تعاون الأمانة والآلية العالمية من أجل دعم التنسيق والتعاون الإقليميين في التصدي للاحتياجات والقدرات والقضايا المحددة القائمة والناشئة بغية بلوغ الأهداف التشغيلية للاستراتيجية

٤٩ - عملت الأمانة والآلية العالمية معاً من أجل زيادة الدعم الموجه إلى التنسيق الإقليمي من خلال تنفيذ العناصر الإقليمية لبرنامج العمل المشترك. ونقلت المنظمتان موظفين إلى وحدات التنسيق الإقليمي المعنية بالمناطق المدرجة في المرفقات الأول والثاني والثالث. ويقوم هؤلاء الموظفون بتيسير عملية التنسيق الإقليمي من خلال تقديم الدعم في مجالات منها التالية:

- (أ) تبادل المعلومات؛
- (ب) زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية الإقليمية؛
- (ج) إنشاء لجان إقليمية؛
- (د) التفاعل بشأن قضايا الاتفاقية بين رؤساء اللجان الإقليمية والوكالات الإقليمية المختصة.

٥٠ - ودعمت الأمانة والآلية العالمية، بواسطة وحدة التنسيق الإقليمي وبالتعاون مع الرئاسة الإقليمية الأفريقية (الجزائر) ومفوضية الاتحاد الأفريقي، إنشاء اللجنة التشاورية الإقليمية لتنفيذ الاتفاقية في أفريقيا كما دعمت عقد اجتماعها الأول. وعملت الهيئتان معاً على وضع إطار تعاون جديد مع مصرف التنمية الأفريقي، واستكمال خطة العمل الإقليمية، والمشاركة في أحداث إقليمية مثل حلقات العمل دون الإقليمية لبناء القدرات في مجال مواومة برامج العمل.

٥١ - وسعت الهيئتان إلى تشجيع التنسيق والتعاون الإقليميين في آسيا والمحيط الهادئ من خلال العمل مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإقامة صلات بعملية الاتفاقية في المنطقة مع برامج من قبيل مبادرة آسيا الوسطى بشأن إدارة الأراضي. وعززت وحدة التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بتعيين موظف من الآلية العالمية.

٥٢ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أدت وحدة التنسيق الإقليمي دوراً أساسياً في دعم الرئاسة الإقليمية (أوروغواي) فيما يتعلق بقضايا متنوعة منها وضع برنامج العمل الإقليمي. وعمل موظفو الأمانة والآلية العالمية معاً في المجالات التالية:

(أ) ترويج عملية الاتفاقية بين المؤسسات والبرامج الإقليمية المختصة بما في ذلك منتدى وزراء البيئة في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛

(ب) تنظيم حلقات عمل لمواومة برامج العمل الوطنية في غواتيمالا؛

(ج) تنظيم اجتماع بشأن التصحر وتغير المناخ. وقد عُقد هذا الاجتماع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ تحضيراً للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(د) تقييم الحالة الراهنة لبرامج العمل الوطنية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بهدف تحديد الثغرات في سياق الاستراتيجية؛

(هـ) المشاركة في اجتماعات الأفرقة القطرية للأمم المتحدة؛

(و) وضع استراتيجيات التمويل المتكاملة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٥٣ - وما فتئت الأمانة والآلية العالمية تعملان معاً، بواسطة موظفين مكلفين في المقر، على تعزيز التعاون الإقليمي بين أطراف شمال البحر الأبيض المتوسط (المرفق الرابع) وأوروبا الوسطى والشرقية (المرفق الخامس). كذلك دعمت الأمانة والآلية العالمية هاتين المنطقتين بتيسير تبادل المعلومات بين الأطراف وبدعم رئيسيهما الإقليميين وتحديد الأولويات الإقليمية (انظر الوثيقة ICCD/COP(10)/3)، وشجعنا توثيق التعاون بين أطراف المرفق الخامس من خلال تيسير تبادل الآراء بشأن عملية مواءمة برامج عملها وتيسير تعاونها مع المفوضية الأوروبية.

٥٤ - وبيّن الجدول ٣ أدناه ما وفرته الأمانة والآلية العالمية من موظفين لدعم التنسيق والتعاون الإقليميين.

الجدول ٣

الدعم من الموظفين لآليات التنسيق الإقليمي

موظفو الأمانة والآلية العالمية العاملون في خدمة آليات التنسيق الإقليمي				
المنظمة	المستوى	عدد الموظفين	الوظيفة	المكان
الأمانة	ف-٥	١	مسؤول مكلف	مهام التنسيق الإقليمي/بون
	ف-٤	١	موظف معني بمواءمة برامج العمل وبناء القدرات	مهام التنسيق الإقليمي/بون
	ف-٤	١	منسق لوحدة التنسيق الإقليمي	وحدة التنسيق الإقليمي/أفريقيا
	ف-٤	١	منسق لوحدة التنسيق الإقليمي	وحدة التنسيق الإقليمي/أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
	ف-٤	١	موظف برامج معني بمهام التنسيق الإقليمي	مهام التنسيق الإقليمي/بون
	ف-٣	١	موظف برامج معني بوحدة التنسيق الإقليمي	وحدة التنسيق الإقليمي/أفريقيا
	ف-٣	١	منسق لوحدة التنسيق الإقليمي	وحدة التنسيق الإقليمي/آسيا
	ف-٣	١	موظف برامج معني بوحدة التنسيق الإقليمي	وحدة التنسيق الإقليمي/آسيا
	موظف فني مبتدئ	١	موظف برامج مبتدئ معني بوحدة التنسيق الإقليمي	وحدة التنسيق الإقليمي/المكسيك
	ع-٥	١	سكرتير لمهام التنسيق الإقليمي/وحدة التنسيق الإقليمي	مهام التنسيق الإقليمي/بون

موظفو الأمانة والآلية العالمية العاملون في خدمة آليات التنسيق الإقليمي

المكان	الوظيفة	عدد الموظفين	المستوى	المنظمة
وحدة التنسيق الإقليمي/أفريقيا	موظف برامج	١	مستشار*	الآلية العالمية
وحدة التنسيق الإقليمي/آسيا	لا ينطبق	١	مستشار*	
وحدة التنسيق الإقليمي/المكسيك	لا ينطبق	١	مستشار*	
التنسيق العام لوحدة التنسيق الإقليمي من المقر	منسق برامج	١	ف-٥	
تقديم الدعم من المقر إلى آسيا/وحدة التنسيق الإقليمي	موظف برامج	١	ف-٤	
تقديم الدعم من المقر إلى أوروبا الوسطى والشرقية	موظف برامج	١	ف-٣	
١٦				المجموع

* هؤلاء مستشارون يعقود طويلاً الأجل انتدبوا على مستوى يعادل ف-٣ وألحقوا بوحدة التنسيق الإقليمي (أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي).

٥٥ - ويرد في الوثيقة ICCD/COP(10)/11 مزيد من المعلومات المتعلقة بتعاون الأمانة والآلية العالمية.

رابعاً - استعراض الترتيبات الحالية لاستضافة وحدات التنسيق الإقليمي القائمة

٥٦ - عملاً بالفقرة ٥ من المقرر ٣/م أ-٩، التي طلب فيها مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي القيام بأمور منها استعراض الترتيبات الحالية لاستضافة وحدات التنسيق الإقليمي القائمة، طلبت الأمانة إجراء استعراض شامل في هذا الصدد. ويقدم التقرير المفصل عن النتائج الكاملة لهذا الاستعراض إلى مؤتمر الأطراف باعتباره الوثيقة ICCD/COP(10)/MISC.1. ويذكر هذا الفصل بأبرز نقاط الاستعراض واستنتاجاته.

٥٧ - ويقوم هيكل الاستعراض على أربعة مواضيع رئيسية. فهو يحتوي (١) تقيماً لما يوجد من ترتيبات البلدان المضيفة. ويلى ذلك (٢) تحليل معمق لمذكرات التفاهم القائمة مع المؤسسات المضيفة والترتيبات الناتجة عنها. ويقدم الاستعراض (٣) تحليلاً مقارنةً لثلاث مؤسسات أعربت عن اهتمامها باستضافة وحدة التنسيق الإقليمي لبلدان المرفق الخامس (انظر الفصل الخامس). وهو يقدم أخيراً (٤) بعض التوصيات والاقتراحات الموجهة إلى وحدات التنسيق الإقليمي فيما يتعلق بسبيل المضي قدماً.

٥٨ - وأجري الاستعراض بتحليل مقررات مؤتمر الأطراف ذات الصلة ووثائق رسمية أخرى مثل مذكرات التفاهم و/أو الاتفاقات الموقعة مع البلد المضيف والمؤسسات المضيفة والتقارير ذات الصلة التي قدمت إلى مؤتمر الأطراف. وأعد أيضاً استبيان قائم على متطلبات

إنشاء وحدة تنسيق إقليمي، وعُقد عدد من الاجتماعات مع ممثلي البلدان الأطراف في المناطق المعنية، وأجريت مقابلات مع موظفي وحدات التنسيق الإقليمي والمؤسسات المضيفة ذات الصلة. وأجريت مقابلات فردية أخرى وجمعت معلومات إضافية من خلال الاستبيانات. وتشكل المعلومات المستخلصة جوهر التقرير.

ألف - استعراض وحدة التنسيق الإقليمي في أفريقيا

٥٩- أنشئت وحدة التنسيق الإقليمي لأفريقيا رسمياً من خلال اتفاق استضافة بين مصرف التنمية الأفريقية وأمانة الاتفاقية في أعقاب توقيع الأمانة اتفاق مقرر مع كوت ديفوار في عام ٢٠٠٠. وبناء على هذين الاتفاقين، استقرت مكاتب وحدة التنسيق الإقليمي في مقر مصرف التنمية الأفريقي في أبيدجان. وليس للاتفاق المبرم مع مصرف التنمية الأفريقي تاريخ انقضاء وهو يمنح موظفي الوحدة امتيازات وحصانات دبلوماسية. وبسبب انعدام الاستقرار في البلد المضيف، نُقل مقر مصرف التنمية الأفريقي بصفة مؤقتة ومعه وحدة التنسيق الإقليمي إلى تونس العاصمة في عام ٢٠٠٣.

٦٠- وبما أن من غير المزمع الانتقال بصفة دائمة، فلم يوقع اتفاق مقرر مع تونس، رغم مرور ثمانية أعوام. غير أن الحالة السياسية في كوت ديفوار تحسنت مؤخراً، وأعلن رئيس مصرف التنمية الأفريقي أن المصرف يستعد إلى العودة إلى أبيدجان في غضون ثلاث سنوات. وما زال يتعين تسوية مسألة مكان وحدة التنسيق الإقليمي في الفترة المقبلة.

٦١- ويقدم التقرير الخيارات التالية:

(أ) الإبقاء على الوضع الراهن على أساس مؤقت إلى حين عودة مصرف التنمية الأفريقي إلى أبيدجان. وتجدر الإشارة إلى أن التقرير يُشدد على أن وحدة التنسيق الإقليمي لم تلتق أي دعم من كوت ديفوار أثناء وجودها هناك؛

(ب) توقيع اتفاق مقرر مع تونس تتراوح مدته بين سنتين وثلاث سنوات مع إمكانية التجديد، على أن يوضع في الاعتبار أن مصرف التنمية الأفريقي يمكن أن يعود إلى كوت ديفوار. ويبرز التقرير أنه لا توجد في تونس، فيما عدا مصرف التنمية الأفريقي المنقول بصفة مؤقتة، سوى مؤسسة واحدة أخرى ذات ولاية إقليمية أو دولية (مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل). ويقيد هذا الأمر وحدة التنسيق الإقليمي في إقامة الاتصالات/الشراكات الإقليمية اللازمة لأداء ولايتها؛

(ج) اختيار بلد آخر، وهو ما سيقتضي ترتيبات جديدة منها ما يلي:

١' إبرام اتفاق مقرر جديد؛

٢' اختيار مؤسسة مضيضة جديدة وإبرام اتفاق معها؛

٣' تغطية تكلفة النقل؛

٤' تقييم ما يقدمه هذا الخيار من إضافة.

- ٦٢- وإذا اختير الحل الأول، فسيتعين إبرام اتفاق مقر جديد يتضمن أحكاماً تعرف صفة وحدة التنسيق الإقليمي ودورها وفقاً للمهام المسندة إليها في ضوء الاستراتيجية والمقرر ٣/م-أ-٩.
- ٦٣- وإذا اختير الحل الثاني أو الثالث، فسيتعين على الأمانة إنهاء اتفاقها مع كوت ديفوار على النحو المنصوص عليه في هذا الاتفاق.

باء - مذكرة التفاهم مع المؤسسة المضيفة

- ٦٤- دُكر في الفقرة ٥٩ أعلاه أن وحدة التنسيق الإقليمي في أفريقيا تقع في مقر مصرف التنمية الأفريقي بناءً على مذكرة تفاهم وقعت في أيار/مايو ١٩٩٩ بين مصرف التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي والأمانة. وطبقاً لمذكرة التفاهم هذه، يساهم مصرف التنمية الأفريقي مساهمة كبيرة في وحدة التنسيق الإقليمي بتوفير المكاتب واللوازم مجاناً.
- ٦٥- وأدى وجود وحدة التنسيق الإقليمي في مقر مصرف التنمية الأفريقي إلى أمور منها ظهور بعض أوجه التآزر بين أنشطة وبرامج المصرف وعملية الاتفاقية في أفريقيا. وشجع ذلك زيادة الدعم المقدم لبلوغ أهداف الاتفاقية من حافظتي مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي المخصصتين لهذا القطاع.
- ٦٦- وتبين دراسة أجرتها الآلية العالمية مع مصرف التنمية الأفريقي أن حافظة المصرف خصصت، على مدى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، مبلغ ١,٦ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة للإدارة المستدامة للأراضي. ويوصي التقرير بأن يُدعى مصرف التنمية الأفريقي إلى حضور مؤتمر الأطراف العاشر وتقديم دراسة أحدث عهداً تغطي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠.
- ٦٧- واعتمد وحدة التنسيق الإقليمي ومصرف التنمية الأفريقي إطار تعاون لعام ٢٠١١ يركز على عدد من المجالات الأساسية. ويوصي التقرير بأن تعمل وحدة التنسيق الإقليمي كسلطة تقنية في مجالي مكافحة التصحر/إدارة الأراضي القاحلة والإدارة المستدامة للأراضي، وأن تسدي المشورة لمصرف التنمية الأفريقي بشأن مبادرات الاتفاقية وما قد تنطوي عليه من فائدة وأهمية بالنسبة إلى برامج المصرف القطاعية وأهدافه السياسية.
- ٦٨- وذكر التقرير أن وجود وحدة التنسيق الإقليمي في مقر مصرف التنمية الأفريقي له عيبان هما التاليان:

- (أ) أن مصرف التنمية الأفريقي ليس منظمة من منظمات الأمم المتحدة؛
- (ب) أن من غير اليسير وصول بلدان أطراف أفريقية كثيرة إلى البلد المضيف الحالي وأنه يكاد يخلو من المؤسسات الإقليمية/دون الإقليمية الشريكة في عملية الاتفاقية.

٦٩- ويخلص التقرير إلى أن من غير اللازم توقيع مذكرة تفاهم جديدة مع مصرف التنمية الأفريقي بما أن الدعم المقدم إلى وحدة التنسيق الإقليمي لأفريقيا دعم كافٍ. زد على ذلك أن مذكرة التفاهم القائمة تتيح إدخال تعديلات بمجرد التراسل كتابياً بين الأطراف المعنية.

٧٠- وبالنظر إلى عملية إعادة الاستقرار في كوت ديفوار، اقترحت بعض البلدان الأطراف الأفريقية نقل وحدة التنسيق الإقليمي إلى مؤسسة مضيغة جديدة وبلد مضيف جديد. واقترح في هذا الصدد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وكتاهما في أديس أبابا بإثيوبيا، ومقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بكينيا. وبحث التقرير كل خيار من هذه الخيارات مبيناً مزاياه و/أو عيوبه. وخلص إلى أن الأطراف ينبغي أن تبحث كل الخيارات بدقة، مبيناً أنه ينبغي في جميع الأحوال الحفاظ على العلاقات الممتازة مع مصرف التنمية الأفريقي.

جيم - استعراض وحدة التنسيق الإقليمي في آسيا

٧١- أنشئت وحدة التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٠ في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك بتايلند. ولم يوقع اتفاق مقر مع حكومة تايلند. ومع ذلك، تحافظ وحدة التنسيق الإقليمي على علاقات عمل جيدة مع الهيئات الوطنية المعنية، بما في ذلك مركز التنسيق الوطني ووزارة الشؤون الخارجية. وتوفر حكومة تايلند الفضاء المكتبي لوحدة التنسيق الإقليمي لكنها لا توفر التجهيزات.

٧٢- وينبغي توقيع اتفاق المقر ذي الصلة الذي يتيح لوحدة التنسيق الإقليمي أساساً قانونياً سليماً لأداء وظائفها. وسوف يسوي ذلك وضع وحدة التنسيق ويمهد لها سبيل الحصول على الاعتراف الكامل من بعثات ووكالات إقليمية ودون إقليمية كثيرة لها مكاتب في بانكوك، مما يتيح إقامة الشراكات. ويؤكد التقرير أن البلد المضيف يتحلى بالإرادة السياسية اللازمة لإبرام اتفاق ويوصي بأن تحذو الأمانة حذوه.

دال - مذكرة التفاهم مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٧٣- وقع ميثاق الاستضافة بين الأمانة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومن الواضح في التقرير أن هذا الاتفاق، الذي لم يحدد له تاريخ انقضاء، يفي بأغراضه ولا يحتاج إلى تنقيح. وتوفر اللجنة القضاء المكتبي وتغطي مجانياً جميع التكاليف التشغيلية لوحدة التنسيق الإقليمي. وتنفرد الوحدة بهذا الامتياز من بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها البالغ عددها ٣٧ هيئة يقع مقرها في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وتتلقى المستوى ذاته من الخدمات. غير أن اللجنة بدأت تتقاضى تكاليف تخصيص فضاء مكتبي إضافي لموظف من الآلية العالمية.

٧٤- وتواجه وحدة التنسيق الإقليمي حدوداً شديدةً في مجال اللغات، إذ يُطلب إليها تقديم خدمات إلى بلدان أطراف ناطقة بالعربية وبالروسية لكنها تفتقر إلى موظفين يملكون المهارات اللغوية المناسبة. ويوصي التقرير بأن تنتدب الأمانة للوحدة مساعداً تقنياً يتقن الإنكليزية والروسية والعربية وسكرتيراً يتقن الإنكليزية والتايلندية ويكون متعوداً على إدارة ومنهجيات العمل داخل منظومة الأمم المتحدة.

٧٥- وتوجد مشكلة أخرى تتمثل في كون المنسق موظف برتبة ف-٣ مما يحول دون حضوره الاجتماعات السامية ورفيعة المستوى. ولا بد أيضاً أن تعد وحدة التنسيق الإقليمي برنامج عمل سنوياً باستخدام نظام الإدارة القائمة على النتائج. ويجب السعي إلى تدعيم أوجه التآزر بين أنشطة اللجنة والاتفاقية وإقامة الشراكات مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية في بانكوك.

هاء - استعراض وحدة التنسيق الإقليمي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٧٦- تمثلت نقطة البداية في إنشاء وحدة التنسيق الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في تبادل خطابات نوايا بين الأمانة وأمانة البيئة والموارد الطبيعية ومصائد الأسماك في المكسيك. ووقع اتفاق المقر في عام ١٩٩٩ بين الأمانة ووزارة البيئة والموارد الطبيعية في المكسيك. ويشمل هذا الاتفاق أموراً منها تحديد مكان وحدة التنسيق الإقليمي والصفة القانونية للأمانة وامتيازات وحدة التنسيق الإقليمي وحصاناتها وإعفاءاتها القانونية.

٧٧- ولم يدخل الاتفاق حيز النفاذ قط لأن وزارة الشؤون الخارجية المكسيكية تتمسك بكونها السلطة الوحيدة المخولة لإبرام وتوقيع اتفاق مقر نيابة عن الحكومة. ويبرز التقرير أن بقاء وحدة التنسيق الإقليمي في المكسيك يقتضي توقيع الأمانة اتفاق مقرر جديداً يضمن صفتها القانونية. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة المكسيكية منحت الوحدة مساعدة مالية مقدارها ٢٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨. ولم تقدم أي مساعدة منذ إبداء الاعتراض، رغم أن مجلس الشيوخ المكسيكي اعتمد في عام ٢٠٠٧ قراراً يتعلق بتخصيص موارد مالية لوحدة التنسيق الإقليمي للسنة المالية ٢٠٠٨.

واو - مذكرة التفاهم مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٧٨- أنشئت وحدة التنسيق الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام ١٩٩٨ في مكسيكو بموجب مذكرة تفاهم أولية بين الأمانة والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومقره في المكسيك. ثم نقل المكتب الإقليمي إلى بنما العاصمة ووقعت مذكرة تفاهم جديدة بين الأمانة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أصبحت اللجنة بموجبها المنظمة المضيفة

لوحدة التنسيق الإقليمي. وستنتقل اللجنة إلى مقرها الجديد في نهاية عام ٢٠١١، وقد أفادت بعدم وجود مكان كافٍ لاستضافة الوحدة. وعملاً بالتوصيات الواردة في التقرير، بحثت الأمانة الخيارات الثلاثة الممكنة فيما يتعلق بمكان وحدة التنسيق الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهذه الخيارات هي التالية: (١) البقاء في المكسيك في مقر منفصل عن مقر اللجنة الاقتصادية؛ أو (٢) نقل الوحدة إلى مكتب اللجنة الإقليمي في سانتياغو دي شيلي؛ أو (٣) نقل الوحدة إلى مكتب إقليمي أو دون إقليمي من مكاتب الأمم المتحدة في بنما.

٧٩- ويعني البقاء في المكسيك أن وحدة التنسيق الإقليمي ستضطر إلى استئجار مكتب خاص بها، وهو ما يستدعي أموراً منها توفير أمنها الذاتي والانفصال عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي المنظمة دون الإقليمية الوحيدة في المكسيك. وسيكون لهذا الاعتبار الأخير تبعات على تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع اللجنة.

٨٠- والانتقال إلى مكتب اللجنة الإقليمي في سانتياغو ستنجم عنه تكاليف متصلة بنقل المكتب والموظفين، كما سيقضي تعديل مذكرة التفاهم المبرمة مع اللجنة وتوقيع اتفاق مقر مع شيلي ودفع بعض التكاليف الإدارية للجنة. وتجدر الإشارة إلى أن السفر إلى سانتياغو أمر صعب بالنسبة إلى البلدان الأطراف من البحر الكاريبي.

٨١- أما بنما العاصمة فتكاد تبعد المسافة ذاتها عن معظم بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي غير الواقعة في أمريكا الوسطى. وتستضيف بنما العاصمة عدداً من المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية التي يمكن أن تستضيف بدورها وحدة التنسيق الإقليمي وتتيح بذلك فرصاً لإقامة الشراكات. ويقتضي هذا الخيار، على غرار الخيارين الآخرين، إبرام اتفاقات المقر ذات الصلة.

٨٢- وعملاً بالتوصيات الواردة في التقرير، وتمشياً مع الولاية المبينة في الفقرتين ٥ و ٦ من المقرر ٣/م-٩، باشرت الأمانة عملية إبرام اتفاقي مقر ومؤسسة مضيئة جديدين لوحدي التنسيق الإقليمي في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي بصدد استكمال اتفاق المقر المتعلق بوحدة التنسيق الإقليمي في آسيا.

خامساً - إقامة ودعم آليات التنسيق الإقليمي للمرفق الخامس

٨٣- دعمت الأمانة عملية آلية التنسيق الإقليمي في أوروبا الوسطى والشرقية (المرفق الخامس) من خلال تيسير سلسلة من الأحداث بما في ذلك اجتماعات للأطراف خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ومشاورات عن طريق البريد الإلكتروني. ونوقش إنشاء آلية التنسيق الإقليمي أيضاً في حلقة عمل بشأن مواءمة برامج العمل الوطنية عقدت في براغ في تموز/يوليه ٢٠١٠ وفي الاجتماع الإقليمي الخاص بالمرفق الخامس والمعقود في إطار التحضير لمؤتمر الأطراف العاشر.

ألف - إنشاء وحدة تنسيق إقليمي للمرفق الخامس

٨٤- تعتبر بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وحدة التنسيق الإقليمي الخاصة بها جزءاً لا يتجزأ من آلية التنسيق الإقليمي. وقد أعرب كل من الاتحاد الروسي وجورجيا وصربيا رسمياً عن اهتمامه باستضافة وحدة التنسيق الإقليمي، وحددت هذه البلدان المؤسسات المضيفة. وطلبت الأمانة استعراضاً شاملاً للعروض الثلاثة، يشمل تحليلاً معمقاً للمؤسسات المقترحة لاستضافة وحدة التنسيق الإقليمي.

٨٥- وأجري الاستعراض والتحليل بالاستناد إلى بعض المبادئ الأساسية. وتضمن الاستعراض والتحليل استبياناً موجهاً إلى المؤسسات المضيفة المقترحة يتعلق باستعدادها لاستضافة الوحدة ولتزويدها بالدعم المناسب. وأظهر الاستعراض والتحليل أن المؤسسات المقترحة لاستضافة وحدة التنسيق الإقليمي للمرفق الخامس تفتقر جميعها إلى محور تركيز إقليمي وولاية إقليمية، بخلاف المؤسسات المضيفة لوحدات التنسيق الإقليمية القائمة، إذ تعمل اثنتان منها في نطاق وطني، في حين لم تتضح بعد صفة المؤسسة الثالثة؛ غير أن الأدلة المتاحة تصب في اتجاه منظمة غير حكومية.

٨٦- وبين الجدول ٤ أدناه النتائج التي حصلت عليها كل مؤسسة في أعقاب عملية الاستعراض والتحليل التي خضعت لها:

الجدول ٤

تحليل المؤسسات المقترحة

معايير الاختيار	معهد الجغرافيا التابع للأكاديمية العلوم الروسية (الاتحاد الروسي)	المركز البيئي الإقليمي للقوقاز (صربيا)	المركز الوطني للتصحر وتغير المناخ والرصد (جورجيا)
الإمكانية العملية	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة
المعارف	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الأولى
الزعامة	المرتبة الأولى	المرتبة الثالثة	المرتبة الثانية
الشراكة	المرتبة الأولى	المرتبة الثالثة	المرتبة الثانية
الفرص	تعادل	تعادل	تعادل
الموارد	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة
الولاية	المرتبة الثانية	المرتبة الأولى	المرتبة الثالثة
التوقيت	المرتبة الأولى	المرتبة الثالثة	المرتبة الثانية
النتيجة	المرتبة الأولى	المرتبة الثالثة	المرتبة الثانية
الصفة	مؤسسة وطنية	مركز وطني	منظمة غير حكومية دون إقليمية

٨٧- وأحالت الأمانة العروض الرسمية والتقارير المتعلقة بالاستعراض وما نتج عنه من تحليل للعروض إلى الأطراف المعنية بناءً على طلبها.

باء - تعيين موظفين لدعم عملية آليات التنسيق الإقليمي في أوروبا الوسطى والشرقية

٨٨- عملاً بالفقرة ٥ من المقرر ٣/م أ-٩ وبناءً على رغبة أطراف أوروبا الوسطى والشرقية، أنشأت الأمانة وظيفة موظف برامج مسؤول عن أوروبا الوسطى والشرقية. وإذا تدرّك الأمانة ما يلزم من الوقت لإتمام التعيين، فقد عينت موظفاً مؤقتاً متفرغاً بالكامل لخدمة أطراف المنطقة. ويجري تعيين موظف ثابت متفرغ. ومن المتوقع أن تبلغ عملية الاختيار المرحلة النهائية بحلول آب/أغسطس ٢٠١١. وسيعمل الموظف المختار انطلاقاً من مقر الأمانة في انتظار إنشاء وحدة تنسيق إقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية.

جيم - إجراءات أخرى لدعم التنسيق الإقليمي الخاص بمنطقة المرفق الخامس

٨٩- في حزيران/يونيه ٢٠١٠، عقدت الأمانة والآلية العالمية، بالتعاون مع حكومة الجمهورية التشيكية، حلقة عمل إقليمية بشأن بناء القدرات في مجال موازنة برامج العمل الوطنية في أوروبا الوسطى والشرقية. ولم يكن إنشاء آلية تنسيق إقليمي للمنطقة محور التركيز الرئيسي لحلقة العمل هذه، لكن المسألة نوقشت إلى حد ما، مما أفضى إلى الاعتراف بضرورة إنشاء آلية تنسيق إقليمي فعالة.

٩٠- وناقش المشاركون أيضاً تحديد جهات شريكة على الصعيد الإقليمي فيما يتصل بعملية الموازنة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي من أجل تدعيم التنفيذ من خلال تعزيز الشراكة الشرقية ومبادراتها الرئيسية المخصصة للحكومة البيئية.

دال - اجتماع الرؤساء الإقليميين

٩١- عُقد اجتماع لرؤساء المرفقات في أعقاب حلقة عمل براغ المذكورة في الفقرتين ٤٣(أ) و٨٨ أعلاه. ونوقشت في هذا الاجتماع مسألة دعم الأمانة لجميع المناطق فيما يتصل بعملية الاتفاقية بصفة عامة وبعملية موازنة برامج العمل الوطنية وجولة الإبلاغ الرابعة بصفة خاصة. وكانت منطقة المرفق الخامس ممثلة في هذا الاجتماع بنائب رئيسها.

٩٢- ووفقاً للمقرر ٦/م أ-٩، حددت أطراف المرفق الخامس أولويات المنطقة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وحددت الأولويات الإقليمية على نحو منسق، وبمساعدة وتنسيق من الأمانة والآلية العالمية.

٩٣- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ستنظم الأمانة حلقة عمل إقليمية بشأن بناء القدرات في مجال وضع برنامج عمل إقليمي ووضع وموازنة برامج عمل دون إقليمية لأطراف المرفق الخامس. وسينصب التركيز في هذا الصدد على التعاون والتنسيق الإقليميين.

هاء - اللجنة الإقليمية

٩٤- بعد مشاورات مختلفة يسرها الأمانة، أفادت أطراف أوروبا الوسطى والشرقية بأنها لا تحتاج في الوقت الحاضر إلى لجنة إقليمية، بما أن رئيس مرفقها ونائبه يؤديان دوراً فعالاً بما يكفي.

واو - الاستنتاج

٩٥- أُحرز شيء من التقدم في الجهود الرامية إلى دعم إنشاء آلية تنسيق إقليمي لمنطقة المرفق الخامس خلال الفترة موضوع الاستعراض. وتواصل الأمانة دعم جهود الأطراف في سبيل إنشاء وحدة تنسيق إقليمي بالمساعدة على تحديد مؤسسة مناسبة لاستضافة تلك الوحدة. ويتجلى هذا التقدم في تعيين موظفين من الأمانة والآلية العالمية لدعم المنطقة، وفي تحديد الأولويات الإقليمية لفترة السنتين، وفي الجهود المبذولة من أجل وضع برامج عمل دون إقليمية وبرنامج عمل إقليمي، وفي تعميق التعاون بين الأطراف.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

١- تعزيز آليات التنسيق الإقليمي

٩٦- على الرغم من تعزيز وحدات التنسيق الإقليمي وتحديد الأولويات الإقليمية، ما زال يتعين التصدي للنقاط التالية:

(أ) الإسراع في وضع ومواءمة برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية التي توفر إطاراً حقيقياً للتعاون الفعلي داخل المناطق؛

(ب) تؤدي اللجان الإقليمية، حيثما وجدت، دوراً نشطاً في تعزيز عمليات آليات التنسيق الإقليمي؛

(ج) تحتاج شبكات البرامج المواضيعية إلى تغيير مؤسسي كي تتمكن من بلوغ أهدافها.

٢- التعاون بين الأمانة والآلية العالمية

٩٧- تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- (أ) سُجل تحسن في التعاون على الصعيد الإقليمي، لا سيما في مجال مواءمة برامج العمل الوطنية ودعم وحدات التنسيق الإقليمي؛
- (ب) لا تزال هناك صعوبات متصلة بمحدودية الموارد وبالتنسيق؛
- (ج) حققت الأنشطة المنجزة برعاية مشتركة من الأمانة والآلية العالمية والبلدان الأطراف نجاحاً كبيراً.

٣- استعراض وحدات التنسيق الإقليمي

٩٨- يمكن زيادة فعالية وحدات التنسيق الإقليمي من خلال القيام بما يلي:

- (أ) زيادة الدعم المقدم من البلدان الأطراف داخل المناطق؛
- (ب) التصدي لمسألتي القيود اللغوية والافتقار إلى الدعم في ميدان الأعمال السكرتارية.

باء - التوصيات

٩٩- تقترح التوصيات التالية:

- (أ) إسراع الأطراف في مواءمة برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في إطار آليات التنسيق الإقليمي؛
- (ب) صياغة اختصاصات اللجان الإقليمية في إطار آليات التنسيق الإقليمي؛
- (ج) إنعاش شبكات البرامج المواضيعية بإدخال التعديلات المؤسسية اللازمة؛
- (د) زيادة الدعم المقدم من الأطراف داخل المناطق إلى وحدات تنسيقها الإقليمي حرصاً على ضمان فعاليتها؛
- (هـ) إتاحة ما يكفي من الموارد لتعاون الأمانة والآلية العالمية على الصعيد الإقليمي؛
- (و) زيادة التعاون بين الأمانة والآلية العالمية والبلدان الأطراف في إطار عمليات ملموسة؛
- (ز) تقديم الدعم الإداري إلى وحدات التنسيق الإقليمي من خلال تزويدها بموظفي السكرتارية.